

جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

محضر جلسة

بالجلسة المنعقدة في غرفة مشورة يوم الثلاثاء الثاني من أغسطس سنة 2016م، الموافق الثامن والعشرين من شوال سنة 1437 هـ .

برئاسة السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق
رئيس المحكمة
وعضوية السادة المستشارين: الدكتور حنفى على جبالى ومحمد خيرى طه النجار ورجب عبد الحكيم سليم والدكتور حمدان حسن فهمى وحاتم حميد بجاتو والدكتور عبد العزيز سالمان نواب رئيس المحكمة
وحضور السيد المستشار الدكتور/ طارق عبد الجواد شبل رئيس هيئة المفوضين
وحضور السيد / محمد ناجى عبد السميع أمين السر

أصدرت القرار الآتى

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم 35 لسنة 32 قضائية " دستورية " بعد أن أحالت محكمة جناح كفر الشيخ بقرارها الصادر بجلسة 28 من يناير سنة 2010 ملف القضية رقم 8938 لسنة 2009 جناح الرياض المقامة من

النيابة العامة

ضد

رضا بسيونى الزهيرى
للفصل فى دستورية الفقرة الأولى من المادة (398) من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم 74 لسنة 2007.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.
وحيث إن محكمة جناح مركز كفر الشيخ أثناء نظرها القضية رقم 8938 لسنة 2009 جناح الرياض، قد قررت وقف السير فى الدعوى، وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية الفقرة الأولى من المادة (398) من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم 74 لسنة 2007.

وحيث إن المسألة الدستورية المثارة بالدعوى الماثلة قد سبق لهذه المحكمة حسمها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم 56 لسنة 32 قضائية " دستورية "، بجلسة 2016/3/5؛ وقد نشر هذا الحكم بالجريدة الرسمية بالعدد رقم 10 مكرر بتاريخ 2016/3/14.

وحيث إن مقتضى نص المادة 195 من الدستور والمادتين 48، 49 من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم 48 لسنة 1979، أن يكون للأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا، وقراراتها، حجية مطلقة في مواجهة كافة، وبالنسبة إلى الدولة وسلطاتها المختلفة، باعتبارها قولاً فصللاً في المسألة المقضى فيها، وهي حجية تحول بذاتها دون المجادلة فيها أو إعادة طرحها عليها من جديد لمراجعتها.

لذلك

قررت المحكمة، في غرفة مشورة، اعتبار الخصومة منتهية.
أمين السر
رئيس المحكمة